

رد الإمارات العربية المتحدة على تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي
يحتوي على نتائج فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن

1. أُعتمد قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31 (2017) لمعالجة حالة حقوق الإنسان في اليمن من خلال إنشاء فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن (فريق الخبراء) وتقديم الدعم والمساعدة إلى الحكومة الشرعية لليمن. نتيجة للتشاور الوثيق بين أعضاء المجلس، قامت مصر برعاية القرار نيابة عن المجموعة العربية واعتمدت بتوافق الآراء في إطار بند جدول الأعمال "حقوق الإنسان والمساعدة الفنية وبناء القدرات في اليمن". وانضمت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى ذلك التوافق بسبب اهتمامنا المشترك برفاهية شعب اليمن والتزامنا الثابت بتعزيز حماية حقوق الإنسان وترسيخها في اليمن ودعم مؤسساتها الوطنية.

2. والمؤسف أن فريق الخبراء تخلف كثيرا عن تحقيق أهداف مجلس حقوق الإنسان.

3. إن الإمارات العربية المتحدة لديها التحفظات الجديدة التالية بشأن عمل فريق الخبراء، والتي جرى سردها في الأقسام التالية، أدناه:

أ. ارتكب فريق الخبراء أخطاء في سلوكه ومنهجيته (القسم أ)؛

ب. تجاوز فريق الخبراء ولايته في بعض الجوانب، في حين أغفل أيضًا الجوانب الأساسية الأخرى لولايته، وكان ذلك نتيجة للطريقة التي سعى بها الفريق إلى تنفيذ ولايته (القسم ب)؛

ج. أخفق فريق الخبراء في النظر في سياق النزاع في اليمن وتطبيقه بشكل صحيح في مهامه الخاصة بالرصد والإبلاغ (القسم ج)؛

د. أساء فريق الخبراء تفسير وتطبيق مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما القانون الدولي الإنساني (القسم د)؛

هـ. توصل فريق الخبراء إلى نتائج غير صحيحة في تفصيه للحقائق (القسم هـ).

4. يُختتم هذا الرد بطرح موقف الإمارات العربية المتحدة بشأن أفضل السبل للمضي قدماً بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ("المفوضية") لمعالجة حالة حقوق الإنسان في اليمن (القسم و).

5. في البداية، تكرر دولة الإمارات العربية المتحدة اعتراضاتها الشديدة على فريق الخبراء التي تم تقديمها نيابة عن التحالف لدعم الشرعية في اليمن ("التحالف") في المذكرة الشفوية المؤرخة 19 سبتمبر 2018 والصادرة عن البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والموجهة إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ("المذكرة الشفوية للتحالف"). كما تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة الاعتراضات التي قدمتها الحكومة الشرعية لليمن في المذكرة الشفوية المؤرخة 10 سبتمبر 2018 الصادرة عن البعثة الدائمة لليمن لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والموجهة إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان ("المذكرة الشفوية لليمن").

6. بالإضافة إلى الاعتراضات المبينة في المذكرة الشفوية للتحالف والمذكرة الشفوية لليمن، تقدم الإمارات العربية المتحدة هذا الرد على تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن نتائج فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين وموجز للمساعدة الفنية المقدمة من مكتب المفوضية السامية إلى لجنة التحقيق الوطنية ("التقرير"). وهي تقوم بذلك بعد دراسة متأنية للتقرير وفي ضوء: (i) استمرار الاتجاهات والتصعيد في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وخروقات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحوثيون المدعومين من إيران؛ و (ii) عجز فريق الخبراء عن الوصول إلى المناطق التي وقعت بها تلك الانتهاكات.

أ. ارتكاب فريق الخبراء لأخطاء فيما يتعلق بسلوكه ومنهجيته

7. إن معايير الأمم المتحدة للتحقيقات ورصد حقوق الإنسان في إطار سلطة المنظمة تتطلب، لأغراض الحياد، التحقيق في الانتهاكات المزعومة من جانب جميع الأطراف على نحو يتسم بالشمول واليقظة بشكل متساو. وكان المطلوب من فريق الخبراء أن يتصرف بشكل محايد وأن يتفادى أي تصورات متحيزة. وللأسف، لا يبدو أن منهجية وسلوك فريق الخبراء يقومان بالوفاء بالمعايير المطلوبة.

(i) غموض المنهجية التي اعتمدها فريق الخبراء فيما يتعلق بالهجمات المزعومة التي تمس المدنيين والتي نسبت إلى التحالف

8. يتجلى غموض المنهجية التي اعتمدها فريق الخبراء في دراسته للهجمات التي تمس المدنيين في وصف فريق الخبراء للحوادث المزعومة المنسوبة إلى التحالف. لقد ذكر فريق الخبراء أنه قام "بالتحقيق" في 11 حادثة - وشرح منهجيته في إجراء هذه التحقيقات. ومع ذلك، وبعد ذلك مباشرة، وعلى مدار جميع الفقرات أستمر فريق الخبراء بالإشارة إلى ما لا يقل عن 150 حالة وحادثة يدعي كونه قام بـ "استعراضها" ومع ذلك، لا يشرح فريق الخبراء المنهجية التي استخدمها، أي، ما تعنيه كلمة "استعراض" وكيف تختلف عن منهجيته في "التحقيقات". لا يشرح فريق العمل سبب اختياره لإدراج إشارات إلى الحالات التي "تمت مراجعتها"، كما أنه لا يوفر السياق الخاص بهذه الحالات: يتم تضمين الحالات "التي تمت مراجعتها" دون أي تحليل منطقي ويتم تقديمها كما لو كانت حقائق تم التحقق منها بالفعل. إن عدم الوضوح هذا هو أمر مضلل وغير مقبول بشكل خاص في ضوء الولاية الواضحة الممنوحة إلى فريق الخبراء "لتحديد الحقائق والظروف المحيطة بالانتهاكات والخروقات المزعومة".

(ii) الطريقة التي فحص بها فريق الخبراء الانتهاكات المزعومة المنسوبة إلى التحالف تختلف اختلافاً شديداً عن نهجه إزاء الانتهاكات المنسوبة إلى الحوثيين.

9. إن عدم الاتساق في سلوك فريق الخبراء فيما يتعلق بفحص الانتهاكات والخروقات المزعومة هو أكثر وضوحاً إزاء الهجمات التي تمس المدنيين. ومن المقلق أن فريق الخبراء خصص وقته وموارده "للتحقيق" في 11 حادثة و"استعراض" نحو 150 حالة وحادثة نسبها إلى التحالف، ومع ذلك لم يحقق في حادثة واحدة محددة منسوبة إلى الحوثيين واختار إرجاء أي كشف عن مسؤولية الحوثي فيما يخص الإصابات بين المدنيين في تعز، على أساس أن ذلك "يتطلب مزيداً من التحقيق" بغض النظر عن دوافعه، فإن قرار فريق الخبراء بعدم إجراء التحقيق إلا في الحوادث المنسوبة إلى التحالف خلال فترة ولايته بالإبلاغ، هو مدعاة للشك بشكل كبير. ولا يمكن لأي مراقب معقول أن يخلص، على هذا الأساس، إلى أن الفريق نفذ بإخلاص التزامه بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة من جانب جميع الأطراف بنفس الشمول والقوة. إن النتيجة المؤسفة التي أسفر عنها نهج فريق الخبراء هو تقرير غير متوازن بشكل غير قابل للإصلاح، مما يؤدي إلى مفاهيم خاطئة تشوب حالة حقوق الإنسان في اليمن.

10. إن ما كتبه فريق العمل حول القيود المفروضة على الوصول تقدم دليلاً إضافياً على ما اتبعه الفريق من نهج تمييزي مما يتناقض مع النتائج المطولة التي توصل إليها إزاء التحالف. والتي خصص لها ملحقاً بذاته، ويصل الفريق الى استنتاج مفاده وجوب إجراء المزيد من التحقيق في القيود والعوائق التي يفرضها جميع الأطراف في تعز.

(iii) تضارب وصف فريق الخبراء للحوثيين في التقرير يقلل من فداحة مما يرتكبه الحوثيون من أخطاء

11. وحتى عندما يتعامل فريق الخبراء مع أخطاء الحوثي، فإن تعريفه ووصفه غير المتسق للمليشيات الحوثية -ربما عن غير قصد- يخلق انطباعاً خاطئاً عن مدى المسؤولية عن الانتهاكات واسعة الانتشار والممنهجة للقانون الإنساني الدولي.

12. لقد تقلب فريق الخبراء بين أوصاف مختلفة للحوثيين على مدار تقريره، على سبيل المثال، يشير الفريق إلى الحوثيين بوصفهم "الحوثي -صالح" في سياق مناقشته المحدودة للهجمات الحوثية على المدنيين وتجنيد الأطفال. ومع ذلك، في العديد من الأماكن الأخرى، بما في ذلك قسم "الاستنتاجات والتوصيات" ففي القسم (ز) من التقرير، لا يشير فريق الخبراء إلى الحوثيين، وبدلاً من ذلك يشير إلى "سلطات الأمر الواقع". لا توجد صلة صريحة بين "الحوثيين" و"سلطات الأمر الواقع" في صلب التقرير. يتناوب الفريق، دون تفسير أو توضيح، بين استخدام لفظ "الحوثيون"، لمناقشة حالات تجنيد الأطفال والأفراد في "سلطات الأمر الواقع" عند التوصل إلى أن الحوثيين قد ارتكبوا أعمالاً قد ترقى إلى حد جرائم الحرب المتمثلة في تجنيد الأطفال. وبغض النظر عن دوافع أو مبررات فريق الخبراء، فإن التأثير الواضح لاستخدامه المربك لعدة توصيفات للحوثيين هو فصل بعض الانتهاكات والاساءات التي قام بها الحوثيون عن الآخرين بطريقة تقلل من شأن ذلك الخطأ. وإلى حد كبير فإن هذه الممارسة في نهاية المطاف تفصل الحوثيين عن النتائج التي توصل لها الفريق من انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

'iv' النهج الانتقائي الذي يتبعه فريق الخبراء في التحقيقات يؤدي إلى تقرير غير متوازن لا يعكس مدى انتهاكات الحوثي وخطورتها

13. إن ادعاء فريق الخبراء بأن تقريره يوضح الأنماط والأنواع الرئيسية للانتهاكات يتناقض مباشرة مع تحديد أولوياته الظاهرة للقضايا التي تتطوي على ادعاءات ضد التحالف. ويصبح نهجه أكثر إثارة للقلق عند النظر في حقيقة عدم قدرة الفريق على زيارة مناطق حرجة من اليمن، وبالتالي تركيز التقرير على مناطق معينة من اليمن دون غيرها.

14. من خلال تبني النهج الانتقائي للحالات التي يبدو أنها تعطي الأولوية للحالات التي تضم التحالف، فشل فريق الخبراء في تصوير مدى وخطورة الانتهاكات التي ارتكبتها الحوثيون. من الواضح أن النتائج التي توصل إليها الفريق أدت إلى صدور تقرير غير متوازن. إن فشل الفريق في التعامل مع انتهاكات الحوثي هو بالأحرى أمر مثير للدهشة إلى، بالنظر إلى أن تجاهل الحوثيين التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هو أمر موثق بشكل جيد. بما في ذلك من قبل مختلف هيئات الأمم المتحدة، وفي ضوء معيار الإثبات الذي اعتمده فريق الخبراء التالي ("أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد").

15. على سبيل المثال فإن التقرير، بالكاد يعكس أنه، وفقا للمفوض السامي السابق لحقوق الإنسان، كان الحوثيين مسؤولين عن 82% من جميع الحالات الموثقة للاعتقال التعسفي أو غير القانوني في الفترة الواقعة بين مارس 2015 ويونيو 2017. بالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من أن التقرير يذكر أن ما يقرب من ثلثي حالات التجنيد واستخدام الصبية التي تم التحقق منها قد نُسبت إلى الحوثيين في عام 2017، فهي لا تصف نمط هذا الانتهاك الموثق في قرارات الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، أي أن الحوثيين كانوا مسؤولين عن الأغلبية العظمى من الحالات التي تم التحقق منها لتجنيد الأطفال ليس فقط في العام 2017، بل في عامي 2015 و2016.

16. وبالمثل، فقد أخفق تقرير الخبراء في أن يعكس الغالبية العظمى من الاحداث التي تشمل عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن قد نُسبت إلى الحوثيين، بالرغم من النتائج الثابتة في هذا الصدد. ولا يعكس كذلك التقرير النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني باليمن بإعاقه الحوثيين المستمرة لتوزيع المساعدات الإنسانية بما في ذلك تحويل مسار المساعدات والتأخير أو الرفض في هذا الشأن والذي يؤثر على

عمليات التوزيع في الوقت المناسب؛ والتوقيفات والاعتقالات والتخويف والتعذيب للعاملين في المجال الإنساني ومصادرة معداتهم؛ والتدخل في اختيار المستفيدين وأماكن العمليات والشركاء المنفذين والإعلان عن المناطق كمناطق عسكرية، مما يؤدي إلى عدم إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إليها؛ والابتزاز والمطالبة بالدفع تحت التهديد بالعنف؛ وعرقلة تسليم مواد مواجهة للكوليرا؛ والقضايا المتعلقة بالتخليص الجمركي؛ والتأخير في تخليص استيراد الأدوية من مطار صنعاء الدولي. من المؤسف أن فريق الخبراء يشير إشارة عابرة في جملة واحدة إلى ما وصفه بالقيود "الحادة" التي فرضتها قوات الحوثي-صالح في عدن في أغسطس 2015.

17. بالإضافة لذلك، لم يرق فريق الخبراء بالتحقيق في حوادث الحوثيين التي دمرت المواقع المشمولة بالحماية، مثل المرافق الطبية والمرافق التعليمية والمواقع الدينية والثقافية، من خلال الهجمات وتمركز المواقع العسكرية داخل هذه المواقع. لا يستنتج فريق الخبراء أي نتيجة قاطعة فيما يتعلق بالقصف "المتكرر والعشوائي للمناطق المدنية المكتظة بالسكان، والذي خلص مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان إلى أنه "تسبب في وقوع المئات من الإصابات في صفوف المدنيين وأحدث تدميراً واسع النطاق للأهداف المدنية "

18. تشمل الانتهاكات الأخرى الموثقة جيداً والتي لم يتم تضمينها في التقرير، بزرع الحوثيين، على نطاق واسع وعشوائي، لمئات الآلاف من الألغام المضادة للأفراد والعبوات الناسفة، مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، والحالات التي تم التحقق منها للأطفال المختطفين من قبل الحوثيين للحصول على فدية؛ والحالات التي تم التحقق منها لإجبار الحوثيين لقرى بأكملها على النزوح القسري واستخدام الدروع البشرية، وذلك غيض من فيض.

(v) النمط المستمر لانتهاكات الحوثي يسلط الضوء على العيوب التي شابته سلوك فريق الخبراء ومنهجيته

19. إن النهج المغلوط أساساً، الذي اتبعه فريق الخبراء في منهجيته من خلال تطبيق الأسلوب الانتقائي للحالات يؤكد حقيقة أن نمط انتهاكات الحوثيين الذي تجاهله الفريق قد استمر في الفترة منذ تقديم الفريق لتقريره في أغسطس 2018.

20. لا يزال الحوثيون ينتهكون بشكل ممنهج قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. على سبيل المثال، فإن أحدث تقرير لفريق الخبراء بشأن اليمن يشير إلى أن الحوثيين قد ارتكبوا العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني تضمنت: هجمات في البحر الأحمر ضد سفينة تجارية تحمل الغذاء، والاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة التي تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين، والاعتقال التعسفي وسوء معاملة المحتجزين ومهاجمة سيارة إسعاف وإلحاق الضرر بمستشفى وإجبار من فيها على إخلائها؛ وعرقلة توزيع المساعدات الإنسانية. ورأى فريق الخبراء أيضاً أن الحوثيين "برهنوا مرارا على" عدم احترام القانون الدولي الإنساني، وأخفقوا في احترام التزاماتهم بتسهيل توصيل الإغاثة الإنسانية، عن طريق وضع "ضغط ثابت" على الجهات الإنسانية الفاعلة.

21. ومما يثير القلق أن الحوثيين منعدوا الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر وهاجموها، وكانت تحتوي على ما يكفي من الحبوب لإطعام 3.7 مليون شخص لمدة شهر. كما كرر مسؤولو الأمم المتحدة قلقهم إزاء القيود والعقبات البيروقراطية التي تواجهها المنظمات الإنسانية في صنعاء، بما في ذلك التأخير في إصدار تأشيرات الدخول والجمارك وتسجيل المنظمات غير الحكومية، والتدخل غير المقبول في عمليات الإغاثة الإنسانية مثل منع الحوثيين لوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية لليمن. وفي الآونة الأخيرة، كشف برنامج الأغذية العالمي عن التحويل المشين لمسار الإغاثة الغذائية الإنسانية في اليمن في صنعاء وغيرها من المناطق التي استولى عليها الحوثي، وطالبوا الحوثيين باتخاذ إجراءات فورية لإنهاء عملية التحويل. لا يزال هناك نقص في سلع المساعدة نتيجة لتصرفات متعمدة من الحوثيين لتوزيع المساعدات. على سبيل المثال، في 29 ديسمبر 2018، رفض الحوثيون إجراء ترتيبات متبادلة عبر الخطوط التماس لممر قافلة إنسانية كبرى تابعة للأمم المتحدة، ومرة أخرى، ومنعدوا وصول قافلة في 29 يناير 2019. وكما أفادت منظمة أطباء بلا حدود، يواصل الحوثيون زرع الألغام الأرضية والعبوات الناسفة، مما يعرض السكان المدنيين للخطر. إن هذه الأعمال تعرض أرواح المدنيين للخطر بشكل واضح، وتبرهن على عدم استخفاف مهين بالقانون الدولي.

ب. تجاوز فريق الخبراء ولايته في بعض النواحي، مع إهماله الجوانب الأساسية الأخرى لولايته

22. تشعر الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ إزاء الطريقة التي تجاوز بها فريق الخبراء ولايته في بعض الجوانب، مع إهماله الجوانب الحرجة الأخرى للولاية ذاتها.

23. تكرر الإمارات العربية المتحدة اعتراضات اليمن والمملكة العربية السعودية القوية نيابة عن التحالف فيما يتعلق بالنهج الذي اعتمده فريق الخبراء في ولايته. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة تعرض الملاحظات التالية.

(i) اخفاق فريق الخبراء في الوفاء بجانب حرج من ولايته عن طريق عدم قيامه بفحص الانتهاكات والخروقات التي ارتكبتها جهات فاعلة من غير الدول والابلاغ عنها

24. بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31 (2017)، كُلف فريق الخبراء بإجراء فحص شامل لجميع الانتهاكات والخروقات الخاصة بحقوق الإنسان الدولية المزعومة وغيرها من الخروقات في مجالات القانون الدولي المناسبة والمعمول بها التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. وقد أعرب الفريق عن اعتقاده بأن هذا التقرير "يوضح الأنواع والأنماط الرئيسية للانتهاكات". ومع ذلك، فشل في الإبلاغ عن أي انتهاكات في مجال القانون الدولي الإنساني أو خروقات لحقوق الإنسان ارتكبت من قبل الجماعات الإرهابية أي القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) وداعش. وهذا أمر مثير للقلق للغاية ومحل اعتراض.

25. طريقة عمل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش هي ترويع المدنيين عن طريق تعمد شن هجمات غير قانونية محسوبة لتسبب المعاناة وتغرس الخوف. وقد سعت القاعدة في شبه الجزيرة العربية، على وجه الخصوص، إلى الاستفادة من حالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن، وما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وقد رأت العديد من هيئات الأمم المتحدة ما يلي:

(أ) مسؤولية تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش عن قتل المدنيين؛

(ب) تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مسؤول عن اختطاف المدنيين، بما في ذلك حالات اختطاف من أجل الحصول على فدية، وتجنيد الأطفال؛

(ج) شن كل من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش هجمات على مواقع دينية وثقافية.

(د) كما استخدم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مستشفى لإدارة عملياته العسكرية.

26. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الأدلة الوفيرة، لا يقدم فريق الخبراء أي نتائج ضد القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو داعش؛ في الواقع، لا يذكر التقرير سوى إشارة عابرة إلى "الهجمات الانتحارية وغيرها من الهجمات ... التي أدت إلى ارتفاع عدد الاصابات بين المدنيين". بواسطة القاعدة والجماعات المنتمية لداعش، في عامي 2015 و2016.

27. إن إخفاق فريق الخبراء في فحص الانتهاكات والخروقات التي يرتكبها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش والإبلاغ عنها يتعدى كونه مجرد سهو؛ بل أنه بمثابة انتقاص من ولاية الفريق بفحص "جميع انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان الدولية المزعومة وغيرها من المجالات المناسبة والمعمول بها في القانون الدولي" في اليمن. والأهم من ذلك، فإن الفريق، من خلال اختياره عدم دراسة التهديد الذي تشكله هذه المجموعات الإرهابية والإبلاغ عنه، يعمل على تضيق نطاق فحوصاته، بطريقة تخرج عن نطاق ولايته، ويتجاهل بفعالية حتمية عمليات مكافحة الإرهاب التي قام بها التحالف، والقوات اليمنية المحلية ودول أخرى.

(ii) فشل فريق الخبراء في الوفاء بولايته للفترة من سبتمبر 2014 إلى مارس 2015

28. كما أن فريق الخبراء قد حدد بشكل غير قابل للتفسير النطاق الزمني للتحقيقات الخاصة به. لقد كلف مجلس حقوق الإنسان صراحةً فريق الخبراء بإعداد فحص شامل لكل الانتهاكات والخروقات المزعومة التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع 'منذ سبتمبر 2014'. إن قرار فريق الخبراء بإعطاء أولوية للتحقيق في حوادث الغارات الجوية التي وقعت منذ أغسطس 2017، بزعم "تحديث التقرير العام الأخير لمفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، هو في حد ذاته أمر غير مناسب، لم يتم مجلس حقوق الإنسان بتشكيل فريق الخبراء من أجل مجرد استكمال التقارير الخاصة بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ومع ذلك يناقض فريق الخبراء نفسه بشأن هذه النقطة عندما يكرر الإشارة للضربات الجوية المزعومة للتحالف التي وقعت في عامي 2015 و2016.

29. من الجدير بالذكر أن فريق الخبراء قد تعمد أن يتجاهل إلى حد كبير الانتهاكات والخروقات الجسيمة التي ارتكبتها الميليشيات الحوثية في الفترة الزمنية المقررة ضمن إطار ولايته. على وجه الخصوص، أخفق فريق الخبراء بشكل كامل في التحقيق في هجوم واحد مزعوم أصاب المدنيين وغيره من الخروقات التي وقعت أثناء وبعد " الاستيلاء غير الشرعي للحوثيين على مؤسسات الدولة في الفترة من سبتمبر 2014 إلى مارس 2015. وبالنسبة لأنواع أخرى من الانتهاكات أو الخروقات المزعومة، فإن جهود فريق الخبراء للوفاء بولايته غير مكتملة بطبيعتها، ولا تزيد عن كونها مدهنة أثناء ولايته خلال تلك الفترة. قرار فريق الخبراء بإهمال انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الحوثيون في الفترة من سبتمبر 2014 إلى مارس 2015 يشكل تنازلاً جزئياً عن ولايته.

(iii) تجاوز فريق الخبراء نطاق ولايته

30. كما أن لدى الإمارات العربية المتحدة أيضاً تحفظات خطيرة بشأن الطرق التي تجاوز بها فريق الخبراء لنطاق ولايته. ويتجلى ذلك أكثر وضوحاً في توصيات فريق الخبراء. وبشكل خاص، بدلاً من مطالبة الأطراف بالامتثال للحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن 2216 (2015). يأخذ فريق الخبراء على عاتقه - بشكل كاسح وبدون تأهل - التوصية بقيام المجتمع الدولي "بالامتناع عن توفير الأسلحة التي يمكن استخدامها في النزاع في اليمن". تتجاوز تلك التوصية المهام أو الولاية المنوطين بفريق الخبراء ولا تمت بصلة للنتائج التي توصل إليها الفريق.

31. بالإضافة إلى ذلك، يتجاوز فريق الخبراء نطاق ولايته كهيئة رصد وإبلاغ عند تعمده اتخاذ قرارات قانونية وقضائية بصدد المخالفات الجنائية، وفي هذا الصدد،

تختلف المصطلحات المعتمدة في القرار 36/31 (2017) عن القرار الذي أنشأ اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية.

32. وعلى أي حال، حتى لو كان لديه تفويض في الولاية للقيام بذلك، فإن فريق الخبراء، في بعض الحالات لم يتم بتنفيذ ذلك التفويض على الوجه الصحيح. وبدلاً من تحديد الحقائق والظروف الضرورية للوصول إلى قرار قانوني محدد، استند إلى التخمين. فعلى سبيل المثال، ذكر فريق الخبراء أن بعض الأفعال التي تمت من خلال " النية المتعمدة"، قد ترقى إلى كونها جرائم دولية. غير أنه أخفق في إثبات ما إذا كانت النية المتعمدة حاضرة في تلك الظروف، ومع ذلك يتخذ قرار قانوني بأن هذه الأفعال قد تشكل جرائم. ونتيجة لذلك، فإن القرار القانوني لفريق الخبراء هو مجرد تكهن مضلل بشكل خطير.

33. إن عمليات التقييم القانونية غير المثبتة بشأن عدم مشروعية الضربات الجوية المزعومة للتحالف تثير القلق بشكل خاص. وبالرغم من النهج الذي ادعى الفريق اعتماده للأحداث التي درسها جزئياً على أساس "الوصول إلى الضحايا والشهود ودعم التوثيق"، فقد أقر فريق الخبراء بعدم امتلاكه معلومات حساسة بشأن عمليات الاستهداف الخاصة بالتحالف. وعلى الرغم من ذلك، يقوم فريق الخبراء بتحليل واسع النطاق لمدى مشروعية جميع الغارات الجوية المزعومة، استناداً فقط إلى نتائج الحوادث. هذا التحليل تشوبه العيوب إلى حد كبير ويتسم بسوء تطبيق جسيم للقانون الدولي. في غياب المعلومات حول الأهداف العسكرية للغارات الجوية المزعومة، يخمن فريق الخبراء ببساطة ما إذا كانت الغارات الجوية المذكورة لها هدف عسكري مشروع ن عدمه. وفي قيامه بذلك، يتجاهل فريق الخبراء أن التحقق ذي الصلة بموجب القانون الدولي يقتضي إجراء تقييم يستند إلى المعلومات المتاحة لشخص معقول في ظروف كل قرار استهداف بذاته. ومع ذلك، فقد قفز الفريق مراراً وتكراراً إلى استنتاجات شاملة حول "جرائم حرب"، بدون حتى فحص مثل تلك المعلومات في الوقت الذي وقعت فيه. لم يتم الفريق بدراسة المعلومات المتاحة للقادة العسكريين في هذا المجال، وعضواً عن ذلك، يستبدل الفريق ذلك بحكمه المبني على تجارب سابقة.

34. وقد اختار فريق الخبراء كذلك نشر قسم بشأن "تعيين الجهات الفاعلة" في الملحق (1) من هذا التقرير، ويتضمن ذلك القسم العديد من الأخطاء. لم يتم تقديم أي تفسير لإدراج هذا الملحق. لم يتم ذكره في متن التقرير ولم يتم تقديم إيضاح أو مذكرة بشأن القصد من استخدامه. في ضوء قيام فريق الخبراء بنقل قائمة بأفراد قد يكونون مسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان. إن فائدة نشر الملحق الأول وصلته المعقولة بولاية فريق الخبراء تستعصي على الفهم. وإذا أخذنا في الاعتبار التكهانات غير اللائقة للفريق بشأن ارتكاب جرائم دولية، فإن نشر الملحق (1) لا يؤدي إلا إلى تكهانات غير مبررة وخطيرة بشأن المسؤولية الجنائية الفردية.

ج. فشل فريق الخبراء في النظر في سياق النزاع في اليمن وتطبيقه بشكل صحيح

35. إن أخذ سياق الصراع في اليمن في الاعتبار هو جزء لا يتجزأ من ولاية فريق الخبراء. لقد تم توجيه الفريق إلى القيام بذلك في إطار ولايته، من خلال "تحديد الحقائق والظروف المحيطة بالانتهاكات والخروقات المزعومة" للقانون الدولي في الصراع اليمني. إن سياق النزاع في اليمن أمر بالغ الأهمية. من الضروري فهم أسباب الصراع والعوامل "التي تستمر في تأجيجه". كما أنه من الضروري تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الشرعية في اليمن لحماية حقوق الإنسان لمواطنيها وتلك الخاصة بالتحالف من أجل دعم الشرعية في اليمن بناء على طلب حكومة اليمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياق النزاع هو أمر ضروري للتحقق مما إذا كانت بعض الأفعال تشكل قيودًا مشروعة على حقوق الإنسان أو ما إذا كانت هناك ظروف تنفي عدم المشروعية عن أفعال معينة.

36. وللأسف، أخفق فريق الخبراء في تصوير سياق النزاع في اليمن والظروف المحيطة به بدقة. وعلى الأخص، فقد أغفل أسباب الصراع والاعتداء المقصودين من جانب ميليشيا الحوثي. هذا الفشل في الحكم ليس له أي عذر. بل إنه لا يتفق مع إدانة مجلس الأمن المتكررة التالية:

الإجراءات الأحادية التي اتخذها الحوثيون لحل البرلمان والسيطرة على مؤسسات الحكومة اليمنية والتي أسفرت عن تصعيد الوضع بشكل خطير، [و] أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون ومؤيديهم، والتي ... أدت إلى

تقويض العملية السياسية الانتقالية في اليمن، وقامت بتعريض الأمن والاستقرار والسيادة والوحدة في اليمن للخطر.

37. وبالمثل فقد أغفل فريق الخبراء النظر في دور إيران في تأجيج الصراع من خلال إمداد الحوثيين بالأسلحة والعتاد والخبرة في انتهاك لحظر الأسلحة والقيود المفروض من قبل مجلس الأمن.

38. يوجد مثال آخر على وصف فريق الخبراء المغلوط لشخص عبد الملك بدر الدين الحوثي بوصفه "قائد الثورة"، مما يتناقض بشكل صارخ مع تسمية مجلس الأمن للسيد الحوثي بوصفه "قائد مجموعة شاركت في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن".

39. على ما يبدو فقد أضفى الوصف الذي استخدمه فريق الخبراء الشرعية على أعمال الحوثي غير القانونية وغير المسؤولة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومسؤوليها لم يستخدموا هذا الوصف.

40. لقد قامت حكومة اليمن وحكومة المملكة العربية السعودية (نيابة عن التحالف) بالدحض التام للأخطاء والغلطات التي ارتكبتها فريق الخبراء بشأن سياق النزاع في اليمن.

بالنسبة للأغراض الحالية، يكفي ملاحظة أن هذه الأخطاء المادية تصبغ بشكل كامل عمل الفريق، مما يؤثر على اختيار الحالات وعمليات التحقيق والتحليل القانوني والنتائج والتوصيات.

د. أساء فريق الخبراء تفسير ومساءلة مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما القانون الدولي الإنساني

41. في إطار الولاية المنوطة به قام فريق الخبراء بـ "الرصد والابلاغ" بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن "مع إجراء فحص شامل" للانتهاكات المزعومة، وتحديد الحقائق والظروف المحيطة بالانتهاكات المزعومة، وحيثما أمكن "تحديد المسؤولين". كان ينبغي تقديم توصيات عامة حول كيفية تحسين احترام حقوق الإنسان و "التوجيه" بشأن الوصول إلى العدالة والمساءلة والمصالحة. وأخيراً، من الضروري الانخراط مع

جميع أصحاب المصلحة بهدف تبادل المعلومات وتقديم الدعم للجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز المساواة.

42. لم تفوض أي من هذه المهام فريق الخبراء بتحميل المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات المرتكبة لأطراف معينة في النزاع.

43. ومع ذلك، فإن فريق الخبراء يقدم تأكيدات قاطعة تصبح عرضة لوصفها بالخطأ عند إجراء عمليات تقييم قانونية موثوقة. إنها تخلو من من التحليل القانوني الدقيق اللازم لتطبيق القانون الدولي الإنساني. ولا تعدو كونها تكهنات خطيرة.

(i) سوء فهم مبادئ القانون الدولي الإنساني المنطبقة على عملية الاستهداف

44. يحرف فريق الخبراء قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي المنطبقة في نزاع مسلح غير دولي، عندما يدعي بشكل خاطئ أن "الأخطاء في عملية الاستهداف التي أزلت فعليا الحماية التي يوفرها القانون الدولي" ترتقي لكونها انتهاكات و "قد" تكون بمثابة جرائم حرب. هذا الادعاء الموجه ضد التحالف من قبل فريق الخبراء ليس له أي أساس له من الصحة من جهة كما أن فشل فريق الخبراء في الاستشهاد بأي دعم قانوني لتأكيد أو تحديد عناصر السلوك التي من شأنها أن تنتهك القاعدة المزعومة من وجهة نظره.

45. لكي يصل فريق الخبراء إلى ذلك الاستنتاج الذي يفيد بأن هذه الأخطاء المزعومة قد تصل إلى حد جرائم الحرب، يلجأ الفريق إلى التكهّنات مستخدماً عبارة "بحسب الظروف"، متجاهلاً تحديد العناصر المادية لجرائم الحرب بموجب القانون الدولي، ناهيك عن معالجتها. إن تحليل فريق الخبراء في هذا الصدد غير مسؤول ومثير للقلق للغاية: من خلال تجنب العناصر المادية لجرائم الحرب والظروف اللازمة التي يجب أن تكون حاضرة لإطلاق مثل هذا الاستنتاج، يصل الفريق إلى نتيجة عبارة عن تكهنات حول جرائم الحرب التي لا لبس فيها لتكون خالية من أي قيمة والتي لا تؤدي إلا إلى صبغ النتائج التي توصل إليها الفريق بسوء تفسير والإثارة.

(ii) "الحصار بحكم الأمر الواقع" المزعوم

46. يخلط فريق الخبراء بين مختلف التدابير التي اعتمدها التحالف في نقاط مختلفة من النزاع في اليمن ويصف "جميع عمليات التحالف التي تقيد الوصول إلى اليمن" بأنها "حصار بحكم الأمر الواقع". هذا "خيال قانوني" غريب عن القانون الدولي الإنساني العرفي والتقليدي المنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية. وبفعل ذلك، فشل الفريق في شرح كيف أن تعريف الحصار بموجب القانون الدولي يمكن تطبيقه على الظروف المحددة التي تمت مناقشتها. ومن اللافت للنظر أن فريق الخبراء نفسه يعترف بأن الحصار يفهم عمومًا على أنه قابل للتطبيق في نزاع مسلح دولي وأن هذا التقرير يعتبر اليمن في حالة نزاع مسلح غير دولي "ويعترف بأنه" يعتمد على فهم متطور لتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني؛ أي "تفاهم" مما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني الثابتة المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن فريق الخبراء قد اختار عدم تطبيق "الفهم المتطور" للقانون الدولي الإنساني على الاعتداء المستمر على تعز في عام 2015، رغم وصف العديد من مسؤولي الأمم المتحدة وهيئاتها كونه "حصار افتراضي".

47. ومما يدعو للقلق، أن فريق الخبراء أخفق في إجراء تحليل صحيح لأهداف تدابير التحالف، ومع ذلك خلص الفريق بشكل سطحي إلى أنه من غير المحتمل أن يحقق التحالف أهدافه، بدون إحداث تأثير عسكري. يضاعف ذلك من عدم دقة تكهنات فريق الخبراء التي قد تجعل بعض التدابير ترقى إلى مستوى جرائم دولية.

48. يتوصل فريق الخبراء إلى استنتاج مشوه لا أساس له بشأن آثار القيود البحرية والجوية على السكان المدنيين والشحن التجاري. وبدلاً من إجراء دراسة شاملة لأسباب الوضع الإنساني المعقد في اليمن الذي تقتضيه الولاية المنوطة به، يعزو فريق الخبراء بشكلٍ فاضح الوضع الإنساني برمته إلى تدابير التحالف. وبذلك، فشل فريق الخبراء في اعتبار عدوان الحوثيين سبباً للصراع في اليمن. كما أنه أخفق في حساب الآثار الضارة على الوضع الإنساني في اليمن والتي نجمت عن الانتهاكات الواسعة للحوثيين للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عرقلة توزيع المساعدات الإنسانية.

وبالمثل، يغفل فريق الخبراء بشكل كامل الآثار الإيجابية للمساعدات الإنسانية إلى اليمن، على النحو المبين في المذكرة الشفهية للتحالف.

هـ. استنتاجات فريق الخبراء غير الصحيحة

49. تؤكد الإمارات العربية المتحدة من جديد التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبالامتنال له. كما تلتزم الإمارات العربية المتحدة بالعمليات المشروعة لتعزيز هذه الأطر القانونية. ومع ذلك، وفي هذه الحالة، وحتما فإن العيوب العديدة التي تؤثر على نهج فريق الخبراء في ولايته، ومنهجيته وتحليله القانوني قد أدت إلى عدد من الأخطاء الخطيرة في استنتاجاته الوقائية. وتعتقد الإمارات العربية المتحدة أنه من الأهمية بمكان إدراك هذه المفاهيم الخاطئة المحرفة.

50. تكرر الإمارات العربية المتحدة، في المذكرة الشفوية الموجهة من التحالف إلى فريق الخبراء دحضها للانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من جانب التحالف وأعضائه. بالإضافة إلى العناصر المذكورة في المذكرة الشفوية للتحالف، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً أن تسجل ما يلي:

(i) عدم صحة استنتاجات فريق الخبراء المتعلقة بأماكن الاحتجاز في اليمن

51. ترفض الإمارات العربية المتحدة بشكل قاطع النتائج غير المثبتة وغير المؤكدة وغير الدقيقة لفريق الخبراء فيما يتعلق بأماكن الاحتجاز في اليمن ومعاملة المحتجزين. وإضافة لذلك، تؤكد الإمارات العربية المتحدة على حد علمها، أن سلطات الحكومة الشرعية لليمن هي التي قامت بعمليات الاعتقال والاحتجاز. كما أن الأشخاص الذين يخضعون للاعتقال أو الاحتجاز خاضعين لإشراف النيابة العامة اليمنية، وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها.

52. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الإمارات العربية المتحدة إلى أنها قدمت الدعم إلى الحكومة اليمنية لإعادة تأهيل مؤسساتها الأمنية والقضائية والجزائية التي تضررت جراء الهجمات الإرهابية والتخريب. ومن خلال هذه الجهود، تدعم الإمارات العربية المتحدة مؤسسات العدالة اليمنية للقيام بمهامها بطريقة فعالة، تماشياً مع التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتمكين الحكومة الشرعية لليمن. وبصفة خاصة فقد ساعدت دولة الإمارات في إعادة بناء وترميم سجن المكلا المركزي وسجن المنصورية وسجن بير أحمد، وقد سلمت هذه السجون إلى الحكومة اليمنية بمجرد انتهائها من الإصلاحات.

(ii) عدم صحة ادعاءات فريق الخبراء بشأن "القوات التي تحارب بالوكالة"

53. ومن الأمثلة الأخرى الدالة على النهج الخاطئ الذي اتبعه فريق الخبراء والذي أدى إلى نتائج غير صحيحة هو الزعم غير المثبت لفريق الخبراء بأن الإمارات العربية المتحدة لديها "قوات بالوكالة" في اليمن. ويبدو أن فريق الخبراء توصل إلى هذا الرأي دون أي فحص معقول لمعلومات موثوق بها. وبذلك، يتجاهل فريق الخبراء مجددا الأدلة التي تتعارض مع نتائجه، مثل حقيقة أن قوات الحزام الأمني قد أنشئت بمرسوم من الرئيس هادي (المرسوم رقم 53 لعام 2016). كما أنه يتجاهل أن الحكومة اليمنية قد قدمت تأكيدات متكررة بأن هذه القوات المحلية تخضع لسلطتها وسيطرتها.

54. من أجل معالجة المفاهيم الخاطئة المؤسفة الناشئة عن التحليل الخاطئ لفريق الخبراء، فإن الإمارات العربية المتحدة تغتنم هذه الفرصة لترفض مجددا -وبأقوى العبارات - هذا الاستنتاج الخاطئ بشأن "القوات التي تحارب بالوكالة". وتكرر دولة الإمارات التأكيد على أن قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرية والنخبة الشبوانية تخضع لسلطة وسيطرة الحكومة الشرعية اليمنية، ويقتصر دور الإمارات العربية المتحدة على توفير الدعم والتدريب والمشورة الفنية لهذه القوى المحلية.

واو - الملاحظات الختامية وسبل المضي قدما

55. باعتماد القرار 36/31 (2017)، وضع أعضاء مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ثقتهم في فريق الخبراء كآلية لإجراء دراسة شاملة لجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن. ووثقت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تلك الولاية مهمة وعلى درجة من الحساسية. إن الأخطاء والغلطات المبينة في الأقسام من ألف إلى هاء أعلاه تغطي كامل التقرير ونتائجه وتثير التساؤل حول أساليب عمل فريق الخبراء والتحليل القانوني والنتائج والتوصيات، وختاماً، قدرته على الوفاء بولايته. إن أخطاء وعثرات فريق العمل في الحكم والاستدلال في الشكل والعملية كثيرة جداً وخطيرة جداً بحيث لا يمكن تجاهلها.

56. في الواقع، فإن شكوك المفوض السامي بشأن "التحيز الملموس" للجنة التحقيق الوطنية والذي دفعه إلى الدعوة إلى تشكيل هيئة دولية مستقلة، يبدو الآن تعبير غير

دقيق بالمقارنة بالعيوب المتأصلة في منهجية الفريق، والتحليل القانوني والنهج المتبع في ولايته.

إن القبول ذاته للفريق بنفس العقبات، التي أبرزها المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان والتي أثرت على عمل اللجنة الوطنية للتحقيق - من قيود أمنية ولوجستية، الأمنية، وكذلك عرقلة الحوثي - قد حدث أيضاً من قدرة فريق العمل على تنفيذ ولايته.

57. الهدف الآخر من القرار 36/31 (2017)، ألا وهو توفير الدعم والمساعدة الفنيين للجنة التحقيق الوطنية، يبدو أنه قد أصبح ثانوياً. توفر ولاية فريق الخبراء فرصة كبيرة لدعم جهود اللجنة الوطنية للتحقيق، من خلال تبادل المعلومات، أو حتى من خلال إعداد التوصيات العامة. في الواقع، تنص الولاية صراحةً على أنها تتعامل مع السلطات اليمنية وجميع أصحاب المصلحة ... بهدف تبادل المعلومات وتقديم الدعم للجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز المساءلة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن". وللأسف، بدلاً من اغتنام هذه الفرصة، فقد اختار الفريق إهمال وتجاهل العمل الحساس للجنة التحقيق الوطنية على أساس الادعاء الذي لا أساس له بأنها "ليست هيئة مستقلة". هذا الرفض الطارئ يطعن في اللجنة الوطنية للتحقيق ويتعارض مع روح وأهداف القرار 36/31 (2017).

58. من الضروري أن تنظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأعضاء مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي في طريقة لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في النزاع في اليمن. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة بكل احترام أن مصالح ورفاهية الشعب اليمني الشقيق لن يخدمها أي تقرير آخر يخفق في فهم إما سياق النزاع أو النظر في تعقيدات الوضع الإنساني للبلاد؛ وهو ما يهمل التعامل بشكل شامل مع النمط المستمر للانتهاكات والخروقات الجسيمة التي يرتكبها الحوثيون؛ والتي تعاني من القيود المفروضة على الوصول على الأرض؛ والتي تتضمن تكهنات من جانب واحد ليس له أساس في تحليل منطقي للحقائق والقانون المعمول به. وبالأحرى، سيخدم شعب اليمن والمجتمع الدولي بشكل أفضل قيام مجلس حقوق الإنسان بالتركيز على تقديم الدعم والمساعدة الفنيين إلى اليمن في مجال حقوق الإنسان ومؤسسات المساءلة.